

الامر الجبوس الماوت خلاف خلاف فاذا نظر الماوت كان همه طبعاً في نصره
 الماوت ورد منافية ولذا قالوا بانهم شرط النظر ان على الماوت نفس
 امر اعجاب في الطرفين وكل من له الغات وسقط علمه ما ذكرنا مع غيره
 احوال الناس على علم جمهور هذه الامه سبها السلف الا وعلقت الا
 من فرضها المذكور المقدر واعطوه العصبه الذي للتقدير لغيره صار
 من بعدهم في نصره ما مالوا ورد خلافه فانما لم يرد في هذه الدعوى ذلك
 او انه من القرآن ذلك بلا دليل ثم في قوله **فمن نكح** هذا الغم ثم لا يتم
 معتقوا من فرضها المرد في غير صوره **الابويح المقوم** الصنف المرد
 حتى لا يفرق ثم المفهوم على تسليمه هذه الفسمة ومعنى هذا **التجسس**
 وانما غائته فان لم يفرق الابوان بالميراث فليس لها الثلث ولا يرد ذلك
 من دليل على تقدير فرضها فان علم ليعملها غير الثلث والسبب قلنا
 ولا بعد ضاظره العصبه بامل الفراض وقد علمت منارج الماوت مساله
 روجه واثون وموغير محمود وذكوركم مولى بعد اخراج فرض روجه
 اعتباركم ليد علمه دليل والزوج والزوج كسر اهل الفراض ولم
 مولوا في غيرهما بعد اخراج فرض الاخت او البنف او الام وهو ذلك
 فاما الاعتبار حتى وان علمه فانما ذهب اليه ابن عباس في مسأله التي
 الزوج والزوج كما وكفى كتابه معصما وما دما وما نبالي اذا
 ما كنت حارثنا الاعا وذا الاكروا **وفي البحران** قول ابن عباس مرد
 عن علي وعنه معاوية ومقول الاماميه **تتميمه** الحارثيه هي زوج واخوان
 الام وام واخوان لاب وام واخوان الثلث مختص به الاخوان الام لولم
 ملكوا واجدتهما السدين ذلك ان المراد اهل الفراض الا العصبه اذ ميراثهم
 من بعد روجه والذين شركوا في الام والام والام والام والام والام والام

الآية وعن فاعده اهل الفراض منا وجعلوا حكم العصبه للذكر مثل
 حظ الاثني عشر محمد الراي لان ابائهم لم يرد لهم الاثني عشر مودى مثل
 للآية ومعاند كال من لم يرث الآيات الفرض في جميع احوالها وانما ما عتوا
 من التسوية بين الذكر والانثى مع الفراض **قوله** تعالى لا يردون ابائهم
 لكم نفعاً هذا الكلام ذكروه ما امرهم به من الوصيه للاقرار في سورة البقره ثم عقبه
 بتولي ذلك نفسه تعالى وذكر ان الاحكام ثبتت لوقوع حملها على وجه فلما كان
 في نفس الامر لبعض الافراد من حقها البعض خص من حق الاخر المسلم كما قال
 والوالد الارحام بعضهم اول بعض الآية والقربى متخالفه في ذاتها بينا الى قريب
 والقربى ولو لم يرد في شيء كجهه الاثني عشر دون اخر كجهه الاثني عشر وقد ذكرنا
 تختصم بذكر البنات في حاله فيص على العقول وان قربت علم محقق فلذلك تولى
 بيانها علام العيوب وقال لا يردون ابائهم اثر ما قبل الميراث او توثيقه
 اي اي القربى اشترقتها لذكره وسبقه وانما عبر بالنفع كونه النسيجه
 التي يسيها كبريت وانما قال كسر ولم يقل الميراث لان المراد جهة التخرج
 والاصناف جميعه وقد تقدم نظيره في البقره وانما اعلم بمراده قال الله
 التوفيق والعفو **والواجب** ان النفع الميراث والالتزام الاخر به الا انه قلنا
 تولاه الله وسينهكم ولو فرض التكم لم يردوا من الاخر فما عطفه معصم
 بالميراث غير الاخر به واخطاب كل على طلب مثل وكتم في النقصان حيويه
 فلذا اطاب كجمله وان كان النقص بالمفعول المورث والمخالف للثروت
 اي القربى انحصرت بالصق في حق من وصيته على حسب ذلك من النقص
 علم ذلك فاعلم كلاما ينسخ له حسب ذلك اي لا يردون ابائهم انما يستعمل
 وصمير الى حسب والغالب جميعه في النقص بالمفهوم مختلف كارج الى الوارث
 والمورث كما قلنا حيث قالوا الماوت في الاحكام الرواجات الارواح